

لجنة At-Large الاستشارية

بيان ALAC بخصوص التقرير الأولي لمجموعة عمل قضايا اعتماد خدمات الوكيل والخصوصية لـ GNSO

مقدمة

هولي رايتش، عضو ALAC عن منظمة At-Large الإقليمية لآسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادئ (APRALO) وعضو فريق قيادة ALAC وكارلتون سامبولز، عضو منظمة At-Large الإقليمية لأمريكا اللاتينية وجزر الكاريبي (LACRALO) بصياغة مسودة أولية لبيان ALAC.

في 25 يونيو 2015، تم إعلان المسودة الأولى للبيان على [مساحة عمل بيان ALAC بخصوص تقرير At-Large الأولى لمجموعة عمل قضايا اعتماد خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية لـ GNSO](#).

في اليوم نفسه، طلب ألان غرينبيرغ، رئيس ALAC، من فريق العمل المعني بسياسة ICANN دعمًا للجنة ALAC من أجل إرسال دعوة للتعليقات على البيان المقدم إلى جميع أعضاء At-Large عن طريق [القائمة البريدية لإعلانات ALAC](#).

وفي 9 يوليو 2015، تم نشر نسخة تشمل التعليقات الواردة في مساحة العمل السابق ذكرها، وطلب الرئيس من طاقم العمل فتح تصويت لإقرار ALAC للبيان المقترح اعتبارًا من 10 يوليو 2015 إلى 15 يوليو 2015.

بعد ذلك طلب الرئيس بأن يتم نقل بيان إلى عملية التعليق العام لـ ICANN، وإرسال نسخة إلى عضو فريق عمل ICANN المسئول عن هذا الموضوع، بالإضافة إلى إشارة إلى أن البيان بانتظار مصادقة من ALAC.

وفي 16 يوليو 2015، أكد فريق العمل على أن التصويت عبر الإنترنت أدى إلى إقرار ALAC للبيان بنتيجة 13 صوت لصالحه، بالإضافة إلى 0 صوت ضده، وبدون أي امتناع عن التصويت عليه. يمكنك استعراض النتائج بشكل مستقل على: <https://www.bigpulse.com/pollresults?code=4905Z97WThmhZAewxbxe4kN>

بيان ALAC بخصوص التقرير الأولي لمجموعة عمل قضايا اعتماد خدمات الوكيل المعتمد وخصوصية GNSO

ترحب ALAC بفرصة الرد على التقرير الأولي لتقرير قضايا اعتماد خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية.

- ويتركز رد ALAC على أربعة مبادئ عامة حيث نظن بأنه لا بد من دفع تطوير المواصفات:
- ينبغي ألا تكون الحميات المنصوصة في البنود النهائية أقل مما هو مطلوب بموجب البنود المؤقتة، ولا يوجد تمييز في الحصول على خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية إما بتطبيق الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين القواعد الموضوعة الواردة بالتساوي عبر كافة الفئات.
- يجب إيجاد التوازن بين حقوق الخصوصية المشروعة للأفراد والاحتياجات المشروعة للنفاد القانوني وغيرها في تحديد متى وما هي معلومات عميل خدمة الوكيل المعتمد أو الخصوصية الشخصية التي سيتم الكشف عنها أو نشرها. ويجب أن يتماشى هذا النوع من التوازن مع حقوق الأفراد لطلب التعويض،
- وقد لا تشكل البنود عبئاً ثقيلًا بحيث تؤدي إلى تأثير مخيف للمستخدمين في الحصول على خدمات الوكيل المعتمد والخصوصية.

حيث أن ردود ALAC على أسئلة معينة مطروحة في تقرير القضايا كما يلي:

متى يستلزم إحالة طلبات الاتصال بالعميل إلى عميل خدمة الوكيل/الخصوصية؟

نتفق بأنه يجب إحالة كافة طلبات الاتصال بما فيها:

- تلك الطلبات المطلوبة بموجب اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA ومن ICANN؛
- كافة الطلبات من وكالات نفاذ القانون وغيرها من الأطراف الثالثة التي تزعم بإساءة استخدام اسم النطاق.

نرى بأنه ينبغي أن تتضمن الطلبات من وكالات نفاذ القانون وغيرها من الأطراف الثالثة التي تزعم بإساءة استخدام اسم النطاق ووكالات حكومية (من اختصاص مزود ب/ب) تكلفة بتنظيم السلوك الإجرامي المحتمل مثل عمليات الاحتيال و/أو عمليات سلب المستهلك كالسلوك المضلل والمخادع في ذلك الاختصاص.

وينبغي ترك الأمر لمزودي خدمة الوكيل/الخصوصية الفردي فيما لو تمت إحالة طلبات اتصال أخرى (ربما ما عدا البريد غير المرغوب فيه، وإلخ). ونوصي بذلك ونشر فئات كمواضيع الاتصالات هذه في خدمة شروط المزود بوضوح.

ينبغي أو يجب على المزود إحالة طلب (طلبات) أخرى وتكاليفها وهل ينبغي وجود حد لعدد الطلبات؟

لا يطلب من الأفراد في الحياة اليومية الرد على أي اتصال، سواء كانت بنشرة أو عبر الهاتف أو تواصل إلكتروني آخر. ولا ينبغي معاملة التواصل عبر الإنترنت بنحو مختلف.

ورداً على هذا السؤال، يجب ترك الأمر للمزود الفردي حسب الظروف التي ستتم بها إحالة طلب الاتصال بوسائل أخرى. ويجب ترك الأمر على حد سواء للمزود فيما لو كانوا مستعدين لاستخدام وسائل أخرى للتواصل مع المستهلك وفيما لو كانوا مستعدين لتحمل التكاليف. إلا أنه يجب أن يتحمل الطرف الذي يقدم طلب الاتصال التكلفة بصورة عامة.

وعلى أية حال، يجب أن يحفز الفشل المستمر في التوصل إلى العميل بوسائل مشار إليها في خدمة الشروط بشكل ملائم على إعادة تحقيق تواصل العميل وذلك يتماشى المزود مع شروط اتفاقية اعتماد أمين السجل RAA الحالية.

وفي حال تضمنت المسألة سلوك إجرامي محتمل أو إساءة استخدام خطيرة لنظام اسم النطاق DNS، فمن الممكن مشاركة وكالات الإنفاذ القانوني. ومن الممكن استخدام عمليات تسوية النزاع في حالات أخرى مثل الإجراءات الموحدة لتسوية نزاعات اسم النطاق UDRP.

هل يجب أن يكون إلزاميا لمزودي خدمات الوكيل/الخصوصية المعتمدين الامتثال للطلبات الصريحة من LEA في اختصاص المزود بعدم إخطار العملاء؟

نعم.

هل ينبغي أن يكون هناك نشرًا إلزاميا لأنواع معينة من النشاط على سبيل المثال البرمجيات الخبيثة / الفيروسات أو انتهاك شروط الخدمة المتعلقة بنشاط غير قانوني؟

أجل، عندما يتم الإقرار بإساءة استخدام نظام اسم النطاق DNS بموجب شروط الخدمة والنشاط الغير قانوني. لا تمنع إجراءات مزود ب/ب ردود أخرى محتملة وأكثر صرامة تسمح بها اتفاقية اعتماد أمين RAA أو في القانون.

وتتضمن الأسئلة الأخرى المطروحة في المرفق على التقرير ما يلي:

ما ينبغي أن تكون وسائل الانتصاف (إن وجدت) للنشر غير المبرر؟

متى ما يتم التعريف بالتفاصيل الشخصية إما لمقدم طلب فردي أم نشرها على نطاق أوسع، فقد وقع الضرر. وقد يكون هناك تعويض بالضرر الناجم عن اختراق العقد من خلال وسائل مدنية وذلك استناداً على الحقائق لكل حالة. ويجب إبلاغ امتثال ICANN بما أنه قد يصل هذا الاختراق إلى حد اختراق المواصفة.

هل ينبغي على مقدمي الطلبات السماح برفع كل طلب إلى منتدى الطرف الثالث أم ينبغي على مجموعة العمل وضع معايير وحدود؟

مجدداً، ينبغي ترك الأمر للمزودين الأفراد حول كيف يتعاملون مع طلبات الاتصال من أطراف ثالثة، طالما أنه تم إبلاغ العميل بسياسات المزود الفردي بخصوص هذه القضية.

وأخيراً، لم يتم تناول قضية واحدة في تقرير القضايا، إلا أنه من اختصاص ALAC الامتثال بالمواصفة. وبموجب اتفاقية اعتماد أمين السجل 2013 RAA، فإن امتثال أمين السجل بالمواصفة مطلوب، وهو عبارة عن شركات تابعة لها أو موزعين من خلال أمين السجل.

ومن الممكن أن يقدم أمين السجل خدمات الوكيل، حيث أنه يرخص بدوره استخدام اسم النطاق لعملائه وهي عبارة عن تفاصيل أمين السجل التي تظهر في بيانات Whois بدلاً من عميل خدمة الوكيل. ومن الممكن في هذه الحالة أن يدرج أسماء السجلات (في شركاتهم التابعة والموزعين) في العقود مع عملائهم (المشتركين) متطلب ما بحيث في حال قدم المشترك خدمة وكيل، سيتمثل حينها بالمواصفة. وفي على هذا النحو، فقد يتم إنفاذ متطلبات البند من خلال ذلك الترتيب التعاقدية.